ناصر الصباح يبحث مع مستشار الدفاع الأول البريطاني لشؤون الشرق الأوسط المواضيع المشتركة

6

أكد أن الاستجوابات كلها كيدية وعبثية

الفضل : «التشريعية» وافقت على إنشاء صندوق صباح الأحمد للأجيال

الفضل يصرح للصحافيين

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

ربيع سكر

وافقت اللجنة التشريعية البرلمانية أمس على عدد من المقترحات من ضمنها توفير الرعاية الصحية لرجال الاطفاء وانشاء صندوق صباح الأحمد للأجيال حفظا لحقوق القصر ووضع حل نهائي لطلبات الجنسية ورفضت انشاء لجنة لمراجعة مدى شرعية تنظيم العمليات الجراحية والتجميلية وتنظيم العمل الخيري واقتراح آخر بتفرغ الموظف للعمل الخيري.

واكد عضو اللجنة التشريعية البرلمانية النائب احمد الفضل ان اللجنة وافقت على توفير الرعاية الصحية لرجال الاطفاء ورفضت اقتراح تنظيم عمليات التجميل لانه غير دستوري ويتحكم في خيارات الناس ووافق عليه نائب واحد هو خليل أبل .

واضاف الفضل : وناقشت اللجنة اقتراح انشاء صندوق صباح الأحمد للأجيال وتوزيع اسهم على أفراد الاسرة ووافقت عليه اللجنة ، وناقشت اللجنة اقتراح حل شامل للجنسية الكويتية ووافقت عليه اللجنة ورفضته انا فقط لانه يسبب خللا في التركيبة السكانية ووافق عليه ثلاثة اعضاء.

وذكر الفضل : ورفضت اللجنة أيضا قانون يسمح للموظف بالتفرغ للعمل الخيري ، وناقشت اللجنة قانون العمل الخيري المقدم من النائب محمد الدلال وبعض النواب ورفضه 3 اعضاء مقابل واحد لان هناك ملاحظات دولية على بعض جمعيات العمل الخيري كما ان هناك مشروعا بقانون مقدم من الحكومة جاري مناقشته في اللجنة الصحية.

من ناحية اخرى قال الفضل : إن إشراف وزارة التربية على انتخابات اتحاد الطلبة بامريكا ادى الى الحد من التجاوزات السابقة وعدم شطب الطلاب وأدى الى تغيير النتيجة بالكامل وأرجو من القائمة التي تعرضت للظلم بالسابق بالا تظلم الآخرين ويجب ان إعطاء الجميع حرية التعبير عن رأيه ويجب ألا تأتي القائمة الناجحة بممارسات سلبية كانت تقوم بها القائمة التي نجحت بالسابق .من جانب آخر قال الفضل : أتمنى ان تعقد اجتماعات مع الفرق الفنية اليوم وغدا وان يصبح هناك حل وسط لقانون التقاعد المبكر بين الحكومة والمجلس وانا شخصيا غير مطمئن للأرقام والنسب المعلنة وفيها مشكلة تحتاج للنقاش والتدقيق والدراسة، ويمكن الدعوة لجلسة خاصة لمناقشة القانون ويجب التوافق حوله لان مصيره اذا صدر دون توافق اما الرد او التسويف. وبخصوص استجواب رئيس الوزراء المدرج على جلسة اليوم قال الفضل : واضحة رسالة سمو الأمير بخصوص الاستجوابات ورأيي أن الاستجوابات كلها كيدية وعبثية رغم أنه قدم استجواب من أربع محاور وتم سحبه ثم بعد الخطاب السامي بعد التعسف في الأدوات الدستورية يقدمون استجواب الامطار ، وان احيل استجواب رئيس الوزراء اليوم الى اللجنة التشريعية بناء على طلب الحكومة سننظر إلى دستوريته وان كان رأيي الشخصي انه غير دستوري .

ناشد سمو رئيس الوزراء إبداء التعاون لإقرار القانون

خورشيد: «المالية البرلمانية» وافقت على مقترح النواب بشأن التقاعد المبكر ورفض التعديلات الحكومية

ربيع سكر

أكد رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب صلاح خورشيد ان اللجنة وافقت امس على مقترح النواب بشأن قانون التقاعد المبكر مع رفض التعديلات الحكومية بالاجماع وتم تقديم اقتراح آخر من النواب علي الدقباسي وفراج العربيد وسعد الخنفور وخالد العتيبي وحمود الخضير ينص على القانون الذي اصدره المجلس بدور الانعقاد السابق وتم رده من الحكومة مع الغاء المادة الرابعة منه والتي اعترضت عليها الحكومة .

وقال خورشيد في مؤتمر صحافي : عرضت الحكومة أمس مشروعا بقانون جديد مفاده تحمّل المرأة والرجل ممن يرغب بالتقاعد المبكر بعد سن 55 للرجل وسن 50 للمرأة شراء مددهم ، وفتح المشروع الحكومي المجال بالاستفادة من القانون لمن يتقاعد منذ إقرار القانون وحتى نهاية العام 2019 والعدد المتوقع تقاعده وفق للقراءة الحكومية سيكون 6400 لمن سيتقاعدون حتى نهاية مارس 2019 ، و1200 حتى نهاية 2019 وهؤلاء يمكن لهم التقاعد دون كلفة باستثناء 5 في المئة عن كل سنة تقل عن سن 55 ، وكلفة هذا المشروع نحو 232 مليون دينار لهؤلاء ممن تعدى خدمة 30 سنة للرجل و25 للمرأة ، وقد رفضنا المشروع بالإجماع لتعارضه مع رأي الاغلبية النيابية التي أقرت قانون التقاعد المبكر في دور الانعقاد الماضي .

وأشار خورشيد إلى أنه بعدما أعادت الحكومة قانون التقاعد المبكر للمجلس تقدم نواب بمقترح جديد يلغي المادة الرابعة لتلافي اي مثلب ووافقنا بالاجماع عليه موضحا أننا وافقنا اليوم على تعديل بان يكون خصم ال5 في المئة على الراتب الاساسي فقط

وناشد خورشيد: الأخوة في الحكومة وعلى رأسهم سمو رئيس الوزراء ابداء التعاون في قانون التقاعد المبكر ونحن أكثر حرصاً على المال العام وعموما نحن قدمنا يد التعاون بإلغاء المادة الرابعة من قانون التقاعد المبكر لكن التأمينات لا تزال تتلاعب بالأرقام بطريقة غير صحيحة .

وذكر خورشيد : نحن نقدر معاناة المواطنين ممن ينتظرون التقاعد المبكر ونقول لهم حاضرين ، لكن لا التفت لاصحاب نظريات المؤامرة ومنهم نواب سابقون لافتا إلى أنني ابلغت وزير المالية بأن الأخوة بالتأمينات سيضعونك في مأزق سياسي خصوصا أنهم يقومون بتسريب تعديلاتكم على قانون خفض سن التقاعد قبل علم اللجنة المالية البرلمانية وذلك يعد تلاعبا مرفوضا .

جانب من اجتماع اللجنة المالية

المطيري يسأل وزير الداخلية عن الخطط الخاصة بوقاية المرافق العامة ومواجهة الكوارث العامة

ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح عن الخطط الخاصة بوقاية المرافق العامة ومواجهة الكوارث العامة، والإجراءات المتخذة بهدف التحقق من تدابير الدفاع المدني.

ونص السؤال على ما يلي:

بالإشارة إلى المرسوم بالقانون رقم 21 لسنة 1979م في شأن الدفاع المدني .

يرجى تزويدي بالآتي :

1 – ما الإجراءات المتخذة بهدف التحقق من تدابير الدفاع المدني كونه المسؤول الأول عن الدفاع المدني استنادا للمادة (3) من المرسوم بالقانون المشار إليه أعلاه؟

2 – يرجى تزويدي بنسخة من القرارات كافة التي أصدرها وزير الداخلية بشأن تنفيذ تدابير الدفاع المدني.

3 – يرجى إفادتي عن الخطط الخاصة بوقاية المرافق العامة ومواجهة الكوارث العامة والتلوث الإشعاعي والتسرب النفطي وتسرب الغازات وتهيئة المستشفيات المختلفة وتخزين الأدوية.

4 – هل تم وضع خطط الإخلاء وتنظيم حركة المرور وتوفير وتنظيم توزيع المواد الغذائية وفق المادة (2) من المرسوم بالقانون المشار إلية أعلاه؟ مع تزويدي بالمستندات كافة المؤيدة لذلك.

5 – ما الإجراءات التي تم اتخاذها بموجب قرارات صدرت بشأن المعاهد التعليم الخاصة والمؤسسات الخيرية والمحال العامة والمحال التجارية والصناعية والمنازل التي تحوي كل واحدة منها أكثر من مسكن وغيرها من العقارات والتي تحتاج إلى وقاية خاصة بهدف تنفيذ الأعمال التي يستلزمها الدفاع المدني استنادا للمادة (7) من المرسوم بالقانون المشار إلية أعلاه؟ مع تزويدي بالمستندات المؤيدة لها.

6 – يرجى تزويدي بنسخة من القرارات التي أصدرت بإلزام ملاك المباني والأراضي الفضاء بعدم التعرض للسلطات المختصة بأعمال الدفاع المدني استنادا للمادة (9) من المرسوم بالقانون المشار إليه أعلاه.

7 – يرجى تزويدي بنسخة من القرار الصادر بشأن القواعد والإجراءات اللازمة لانتظام الأطباء والصيادلة وجميع المشتغلين بمهنة الطب والصناعة والتجارة وأي فئات أخرى تكون أعمالها ضرورية لاستقرار المعيشة استنادا للمادة (11) من المرسوم بالقانون المشار إليه أعلاه.

8 – يرجى تزويدي بنسخة من القرار الذي صدر بشأن تنسيق العلاقة بين سلطات الدفاع المدني وبين القوات المسلحة والحرس الوطني والذي يحدد بموجبه واجبات القوات المسلحة والحرس الوطني إزاء الدفاع المدني وكيفية تبادل المعونة بين القوات المسلحة والحرس الوطني وسلطات الدفاع المدني في حالات الضرورة القصوى والحالات الاستثنائية وذلك استنادا للمادة (13) من المرسوم بالقانون المشار إليه أعلاه.

9– يرجى تزويدي بنسخة من قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة الدفاع المدني وذلك استنادا للمادة (4) من المرسوم بالقانون المشار إليه أعلاه، مع الإفادة عن عدد اجتماعات لجنة الدفاع المدني خلال السنوات الثلاث السابقة حتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال، مع تزويدي بنسخة من محاضر الاجتماعات.

عيسى الكندري لـ للجبري: ما إجراءات «الإعلام» لصيانة تراث الكويت الإسلامي والعربي؟

عيسى الكندري

وجه النائب عيسى الكندري سؤالا إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري قال في مقدمته:

تعتز الدول وتتباهى بما لديها من تراث يشهد على قدمها ومدى عمق حضارتها وما خلفه الأسبقون، ولذلك تصون هذه الدول ما لديها من تراث سواء كان تراثا إسلاميا أو عربيا أو غير ذلك.

من أجل هذا اهتم دستور دولة الكويت بالتراث، ونص في المادة (12) على أن «الدولة تصون التراث الإسلامي والعربي وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تفعيلا للنص الدستوري المشار إليه؟

2 – ما التراث الإسلامي والعربي الذي تملكه دولة الكويت؟ وما وسيلة الوزارة في صون هذا التراث والحفاظ عليه؟

الدلال يسأل وزير الأشغال عن أسباب إهمال مشكلة تطاير الحصى في الشوارع والطرق

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي قال في مقدمته:

مشكلة « تطاير الحصى» في شوارع الكويت تفاقمت مع ظهور الأزمات الأخرى التي تواجه البنية التحتية للدولة والتي مازالت توقع أضرارًا يومية على المواطنين – ولا تعويض لهم بالمقابل – وكل ذلك بسبب ضعف البنية التحتية وعدم تطوير الخلطة التصميمية للإسفلت وإلزام المصانع بها، إضافة إلى ضعف الأطراف الرقابية على مقاولات رصف الشوارع والطرق، أضف إلى ذلك عدم جاهزية مختبر الوزارة – إلى الآن – لخلطة « السوبر بيف « ولا توجد متابعة من أي جهة خارجية تلزم الوزارة بوضع خطه تنفيذية لتلافي هذه المشكلة ومشكلة تفتت الطبقة السطحية للإسفلت، علماً بأن تكرار الأمر نتج عنه تشكيل لجان تحقيق سابقة للجنة المرافق في السنوات السابقة في الموضوع ذاته إلا أن الأمر لم يعالج حتى حينه.

وطالب الدلال تزويده بالآتي :

1– ما الأسباب التي أدت إلى إهمال مشكلة تطاير الحصى في الشوارع والطرق وعدم وضعها كأولوية في الوزارة خصوصًا أن الضرر عبء كبير يقع على المواطنين بشكل يومي؟

2– يرجى موافاتي بنتائج لجان التحقيق السابقة المتعلقة بالموضوع ذاته (تطاير الحصى وإعادة صيانة الطرق) وبالأخص التي شكلت أخيرًا من وزارة الأشغال العامة أو هيئة الطرق، وما نتائج لجان التحقيق؟ وما الأدوار التي قامت بها وزارة الأشغال العامة وهيئة الطرق لتنفيذ نتائج وتوصيات لجان التحقيق وبالأخص اللجان الأخيرة المشكلة من الوزارة؟

3– يرجى موافاتي بالجهات والأطراف والشركات المتعاقد معها المسؤولة عن صيانة الطرق منذ ثلاث سنوات حتى تاريخه وما الأدوار المطلوب منها؟ وهل قامت بها؟ وهل يوجد إخلال في أدوارها؟ وكيف تعاملت الوزارة وهيئة الطرق مع صور الإخلال –إن وجدت–؟

4– موافاتي بالملاحظات والمخالفات التي سطرتها الأجهزة الرقابية بشأن تكرار أزمة تعامل الوزارة وهيئة الطرق مع مشكلة ضعف الطرق وإعادة صيانة الطرق وبالأخص فيما يتعلق بمشكلة تطاير الحصى في الشوارع والطرق (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين.. الخ) وموقف وزارة الأشغال العامة وهيئة الطرق حيال تلك المخالفات والملاحظات.

خليل عبد الله يقترح السماح للمدارس الحكومية بالاستثمار في أنشطة تخدم احتياجاتها

أعلن النائب د.خليل عبد الله عن تقديمه اقتراحا برغبة للسماح للمدارس الحكومية بالاستثمار باستعمالات محددة تخدم المدرسة وطلابها وبحسب القواعد واللوائح.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تحظى وزارة التربية كل عام بميزانية هائلة من قبل حكومتنا الرشيدة لتنفيذ عدد من المشاريع التعليمية الجديدة والقيام بأعمال الصيانة والنظافة والترميم وتأمين التجهيزات الأخرى ذات العلاقة بالشأن التعليمي كأجهزة الحاسب الآلي والأثاث وأجهزة المختبرات وغيرها من المستلزمات الأخرى، ولا شك أن هذه الأعمال الإنشائية تكلف ملايين الدنانير سنوياً من ميزانية الدولة.

لذلك فمن الواجب على الدولة إيجاد مصادر بديلة وطرق وأساليب أخرى يمكن من خلالها دعم المشاريع التعليمية للمدارس الحكومية يمكن من خلالها أن تساهم في تقليل الإنفاق الحكومي وخفض ميزانية وزارة التربية، عن طريق إقامة مشاريع استثمارية في المدارس الحكومية، كما هو حاصل حالياً من استغلال مواقع استثمارية في الأندية الرياضية.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إصدار قرار من مجلس الوزراء يتضمن وضع خطة للتنسيق بين وزارة التربية والبلدية ووزارة المالية ممثلة بإدارة أملاك الدولة والجهات الحكومية ذات الصلة، للسماح للمدارس الحكومية بالاستثمار باستعمالات محددة على سبيل المثال لا الحصر:

كافتيريا – قرطاسية – طباعة وتصوير، وأي استثمار يخدم المدرسة وطلابها شريطة أن تكون الأسعار مناسبة، على أن تقوم إدارة المدرسة بطرح وإرساء العين المستثمرة منفردة أو مجتمعة بممارسة حسب الأصول والقواعد المالية المعتمدة والمعمول بها في الجهات الحكومية، وتنفق كل مدرسة حكومية ريع المحال الاستثمارية على متطلباتها واحتياجاتها من صيانة وترميم ونظافة وشراء أدوات ومواد دراسية وغيرها، بموجب نظام محاسبي يتم مراجعته في كل سنة مالية مع الإدارات المعنية بوزارة التربية وفي حال وجود فائض من صافي الريع الاستثماري بعد خصم النفقات يتم ترحيله للسنوات المالية المقبلة.